

2016 02 ماي

1295

من وزير المالية
إلى

الموضوع: طلب توضيحات حول أحكام الفصل 26 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015
المرجع: - مكتوبكم الوارد بتاريخ 14 مارس 2016
- مكتوبي عدد 921 بتاريخ 22 مارس 2016
- مكتوبكم الوارد بتاريخ 15 أفريل 2016

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي طلبتم بمقتضاه معرفة هل يمكن لغاية تبرير كلفة البناء في إطار تطبيق المذكرة العامة عدد 18 لسنة 2015 والمذكرة العامة عدد 15 لسنة 2016، الإعتقاد على عقد بناء مبرم بين أجيركم ومقاول بناء (مواد بناء ويد عاملة) وعلى نسخ من شيكات الخلاص لسنة 2012، يشرفني إعلامكم أنه تم بمقتضى المذكرة العامة عدد 15 لسنة 2016 توضيح الوثائق المبررة لتكلفة البناء حيث يتعين الاستظهار علاوة على الفواتير التقديرية التي تم على أساسها منح القرض، بالفواتير المبررة لذلك، وفي غياب الفواتير المذكورة، بتقرير خبير لدى المحاكم يتضمن تقييماً لتكلفة البناء في تاريخ البناء.

وعلى هذا الأساس، أؤكد ما ورد بمكتوبي عدد 921 بتاريخ 22 مارس 2016 حيث أنه لا يمكن الاعتماد على عقد البناء وعلى شيكات الخلاص موضوع مكتوبكم لتبرير كلفة

البناء.

وتقبّلوا، سيّدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام